



امتحان الدورة العادية في مقاييس "الإستراتيجية المالية وحوكمة البنوك"

الجزء الأول: (06 نقاط)

الإستراتيجية (Stratos-Agein): فن قيادة الجيش...

س1: الإستراتيجية من عالم الحروب إلى عالم الأعمال والاقتصاد... لماذا ومتى كان ذلك؟

س2: الإستراتيجية لا توضع لوحدها، وعليه يجب الفصل بين من يخطط ومن ينفذ. ما المقصود بذلك؟ ومن المسؤول عن وضع الخطة الإستراتيجية في البنك و المسؤول عن تنفيذها؟

س3: من مراحل الإدارة الإستراتيجية التحليل الاستراتيجي. قدم تحليلاً للبيئة الخارجية الخاصة للبنك. (مع إعطاء أمثلة)

الجزء الثاني: (07 نقاط)

حوكمة الشركات في البنوك نظاماً يتم من خلاله توجيه ومراقبة البنك لتحقيق الأهداف ...

س1: لماذا انتقل مصطلح الحوكمة من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي؟ مع توضيح المفهوم القانوني والاقتصادي لحوكمة الشركات، الأطراف الأساسية والثانوية ضمن الحوكمة البنكية.

س2: لماذا أولت مبادئ الحوكمة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل اهتماماً بمجلس الإدارة ونظام الأجور والمكافآت؟

س3: من مبادئ حوكمة الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية. كيف يتم تحقيق هذا المبدأ؟

الجزء الثالث: (07 نقاط)

أجب بـ "صحيح" أو "خطأ" مع تصحيح الخطأ:

1. إن أول اتفاق لأعضاء لجنة بازل كان سنة 1974، والذي انصب على تحديد معدل دولي وهو معدل الكفاية الحدية (Ratio de Cooke)، وكان الهدف من ذلك التحوط هو وقاية البنك من المخاطر السوقية.

2. تم تعديل اتفاقية بازل الأولى سنة 1996 على خلفية توسيع دائرة الأخطار من خلال الاستثمار في الأصول المالية خارج ميزانية البنك، وذلك من خلال فضيحة بنك Barings البريطاني، ومحاولة إخفاء الخسائر في الحساب 88888.

3. هناك أدليات متعددة لظهور مفهوم حوكمة الشركات من بينها انهيار شركة ENRON في مطلع القرن العشرين، بالإضافة إلى ظهور نظرية الوكالة سنة 1932.

4. أصدرت لجنة بازل 29 مبدأً ضمن معايير الممارسات الرقابية السليمة، من أجل تقوية النظام التجاري عموماً والنظام المصرفي خصوصاً، وتستخدمها الدول كمؤشر لتقييم جودة معلوماتها المالية والمحاسبية.



الإجابة النموذجية لامتحان الدورة العادية في مقياس "الإستراتيجية المالية وحكومة البنوك"

النقطيط	الجزء الأول	
02	<p>الإستراتيجية من عالم الحروب إلى عالم الأعمال والاقتصاد... لطالما ارتبط أول ظهور لمصطلح الإستراتيجية بالحرب، والتي تفسر بوجود متضادين أو معسكرين في الحرب، كذلك في المجال الاقتصادي فإنه يوجد <u>متناقضين في السوق</u>. ومثلاً أنه توجد <u>قاعدة للحرب</u> فإنه توجد قاعدة في التنافس هي <u>قاعدة العرض والطلب</u>. الهدف في خوض الحرب هو <u>النصر</u> (الهدف بعيد المدى) من خلال إتباع خطة إستراتيجية محكمة، والهدف بعيد المدى في الجانب الاقتصادي هو <u>تحقيق الاستمرارية والبقاء</u>. وذلك بعد الحرب العالمية الثانية (1945).</p>	ج 1
01	<p>الإستراتيجية لا توضع لوحدها، وعليه يجب الفصل بين من يخطط ومن ينفذ: المقصود بذلك: أن كل نشاط يسير من خلال القوانين والمبادئ، وهذا النشاط يقام أولاً من خلال النظرية. ثم يأتي التنفيذ والتطبيق ليزيد من غنى النظرية. أي: لا بد من معرفة الكثير نظرياً من أجل الحصول على القليل عملياً. وهنا نميز بين: <u>الإستراتيجية العملية والإستراتيجية النظرية</u>.</p>	ج 2
01	<p>المسؤول عن وضع الخطة الإستراتيجية في البنك: <u>مجلس الإدارة</u> والمُسؤول عن تنفيذها: <u>الادارة التنفيذية</u>.</p>	
02	<p>تقديم تحليل للبيئة الخارجية الخاصة للبنك:</p> <p style="text-align: center;">مع التحليل وإعطاء أمثلة</p> <div style="margin-left: 200px; margin-top: 100px;"> <ul style="list-style-type: none"> ➤ المنافسون الحاليون: ➤ المنافسون المحتملون: ➤ الموردون: ➤ الزبائن: ➤ المنتجات البديلة. </div>	ج 3
06 نقاط	المجموع	

التنقيط	الجزء الثاني	
01	<p>أ. انتقل مصطلح الحكومة من المجال السياسي إلى المجال الاقتصادي: للتعبير عن الانتقال من الحكم الراشد في الجانب السياسي (استعمال السلطة السياسية على المستوى الكلي) إلى الحكومة الرشيدة في الشركات (<u>على المستوى الجزئي</u>) تعبيراً عن وجود نظم وقوانين تؤطر عمل جميع الأطراف في الشركة، وتحقيقاً للأهداف المسطرة.</p> <p>ب. المفهوم القانوني والاقتصادي لحكومة الشركات: حوكمة الشركات تعبر عن وجود <u>نظم</u> (مجموعة القوانين) تحكم العلاقات بين الأطراف الأساسية في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، المساهمون). من خلال توفير الشفافية، العدالة، المساواة ومكافحة الفساد. وكذا منح حق المسائلة في إدارة الشركة لحماية المساهمين، والتتأكد من أن الشركة تعمل على تحقيق <u>أهدافها</u> (مع ذكر الأهداف المرتبطة بالجانب الاقتصادي) واستراتيجياتها طويلاً المدى.</p> <p>ج. الأطراف الأساسية والثانوية ضمن حوكمة البنوك: <u>الأطراف الأساسية: المساهمون، مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية.</u> (يجب ذكر الأطراف الثلاثة) <u>الأطراف الثانوية: المودعون، الحكومة، المجتمع، البنوك، المؤسسات المالية، الموردون، الزبائن... (إذا لم يذكر <u>المودعون</u> لا توجد إجابة)</u></p>	ج 1
01	<p>أولت مبادئ الحكومة المصرفية الصادرة عن لجنة بازل اهتماماً <u>بمجلس الإدارة ونظام الأجر</u> <u>والمكافآت: (التعليق)</u></p> <p>► <u>مجلس الإدارة: مسؤوليته وضع الخطة الاستراتيجية، وبصفته سلطة رقابية (المسؤوليات، التكوين والميكلة).</u></p> <p>► <u>نظام الأجر والكافآت: من أجل القضاء على المخاطر التشغيلية (الأخطاء والغش).</u></p>	ج 2
02	<p>من مبادئ حوكمة الشركات مبدأ الإفصاح والشفافية. يتم تحقيق هذا المبدأ من خلال:</p> <ul style="list-style-type: none"> ► دقة الإفصاح; ► التوقيت الملائم للإفصاح; ► شمولية الإفصاح; ► مراجعة المعلومات المفصح عنها; ► توفير قنوات إيصال المعلومات المفصح عنها. 	ج 3
07 نقاط	المجموع	

النقطة	(كل تصحيح للخطأ عليه نقطة)	الجزء الثالث	
02	<p>- خطأ</p> <p>- إن أول اتفاق لأعضاء لجنة بازل كان سنة 1988, والذي انصب على تحديد معدل دولي وهو معدل الكفاية الحدية (Ratio de Cooke), وكان الهدف من ذلك التحوط وحماية البنوك من المخاطر الائتمانية,</p>		1
01		- صحيح	2
02	<p>- خطأ</p> <p>- هناك أسباباً متعددة لظهور مفهوم حوكمة الشركات من بينها انهيار شركة ENRON في مطلع القرن الواحد والعشرين, بالإضافة إلى ظهور نظرية الوكالة سنة 1976.</p>		3
02	<p>- خطأ</p> <p>- أصدرت لجنة بازل 29 مبدأ ضمن معايير الممارسات الرقابية السليمة، من أجل تقوية النظام المالي عموماً والنظام المصرفي خصوصاً، وتستخدمها الدول كمؤشر لتقييم جودة أنظمتها الرقابية.</p>		4
07 نقاط	المجموع		

انتهى